تأثير الحراك السياسي في المشاركة السياسية للمرأة السودانية الرهان والتحديات دراسة تحليلية

د. رحاب جلال الدين خالد شيخ الدين

باحث – مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر

مستخلص :

تهدف الورقة لدراسة واقع المشاركة السياسية للمرأة في الظرف الراهنأ على اعتبار أن المشاركة السياسية تجسد أحد مباديء الديمقراطية، وذلك بتحليل المعيقات الثقافية والاجتماعية التي تقف أمام ترسيخ الديمقراطية التشاركية للمرأة في السودان. وتعالج مسألة العمل السياسي، التحديات التي تقف في وجه تحقيق المشاركة السياسية للمرأة، فبالرغم من دخول المرأة السودانية في العمل السياسي إلا أن الأمر أتخذ أمراً شكلياً، على اعتبار أن الثقافة السائدة في مجتمعاتنا بشكل عام، ترى أن المرأة غير قادرة على تحمل عبء العمل السياسي أو التغيير في الواقع الاجتماعي والاقتصادي في ظل الأوضاع الراهنة.

الكلمات المفتاحية:المرأة، المشاركة السياسية، الحراك الشعبي، التغيير السياسي، الثورة السودانية

The impact of the popular on women's political participation, challenges and bees, an analytical Study

Dr.Rehab Jalal Al-Din Khaled Sheikh Al-Din

Abstract:

The paper aims to study the reality of women's political participation during the current period, and the impact of the popular on women's political participationbecause the political participation one of the principles of democracy, and by analyzing the cultural and social obstacles standing in front of the consolidation of participatory democracy for women In Sudan in particular, and the problem raised in these paper : the issue of challenges stand in the consolidation of women's political participation, although the practice of Sudanese women in the political action, but that like a formal character only, on the grounds that the prevailing society culture in general believes in a woman is able to bear the burden of political or change work in the social reality.The paper followed the analytical approach to reach the results. It is that the popular movement has affected political participation through what has been noticed of new variables, the most important of which is political awareness. And the most important recommendation are building women and activation women political participation.

Keywords: The women- Political participation- The impact of the popular- Political change- Sudanese Revolution

المقدمة

تمثل المشاركة السياسية للمرأة أهم القضايا المطروحة على الساحة الدولية، وقد تضافرت جهود دولية وأخرى محلية من خلال مواثيق عالمية ظلت تعمل على تدعيم وإرساء حقوق المرأة في المجتمعات المحلية. ولعل تلك القضايا يمكن أنزالها على أرض الواقع من خلال تفعيل قدرات المرأة للمشاركة السياسية التي تستطيع من خلالها الانخراط في العمل السياسي ومن ثم المطالبة بحقوقها ومناصرة قضايا المرأة. لقد كان للحراك الشعبي في السودان تأثير قوي في المشاركة السياسية للمرأة من خلال مطالبتها بالممارسة الديمقراطية والتغيير السياسي، نتيجة وجود وعي سياسي انطلاقاً من هذا، مثلت التحولات السياسية التي يمر بها السودان، منذ اندلاع ثورة ديسمبر وما أفرزته من حراك شعبي واحتجاجات مطالبة بالتحول الديمقراطي، الأمر الذي أدى إلى ظهور فاعلين جدد في الساحة السياسية من أجسام الشباب والمرأة التي أظهرت حضوراً فعالاً في الساحة السياسية والحراك الشعبي، يأتي السؤال لمعرفة ما إن كان لهذا الحراك تأثير في هذه العملية أم لا وقد انبثق عنها الاشكال التالي: هل يمثل الحراك الشعبي متغيراً تفسيرياً لواقع المشاركة السياسية للمرأة. أم أن عطاء المرأة السودانية ينمو ويزداد في الفترات الحاسمة مثل الثورات ويتخذ أشكالاً مختلفة، فيصبح ولوجها في حقل المشاركة في الحياة السياسة حتمياً وقد لا يمتد دورها خارج السياقات التاريخية والجغرافية التي تتنزل فيها الثورات، وهو ما يمثل أحد عناصر إشكالية هذه الدراسة.

من أهم المعوقات التي تضعف من قدرة المرأة على قيادة التغيير، من خلال المشاركة السياسية الفاعلة للوصول للحلول ومعرفة الآليات الكفيلة والضامنة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية وتمكينها بصورة واقعية، وليس فقط مجرد تشريعات كما كان في السابق.

مظاهر المشاركة السياسية للمرأة السودانية:

الحركة النسوية:

الحركة النسوية منذ نشأتها في أوربا مع منتصف القرن التاسع عشر كانت تطالب بحقوق اجتماعية مثل الرجال، ثم صعدت من نضالها لتطالب بإلغاء التمييز بين الرجال والنساء والمساواة بينهم في كافة الحقوق، ومع منتصف القرن العشرين بدأت الحركات النسوية تطالب بضرورة مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتوليها لمنصاب قيادية تمكنها من صنع القرار السياسي الذي يصنف المرأة، وكذا العمل على طرح قوانين تحسن من وضعها الاجتماعي والاقتصادي[1].

واقع المشاركة السياسية للمرأة السودانية :

وبالرغم من أن الأحزاب السودانية تسود فيها الثقافة الذكورية، إلا أن الأحزاب قي تفاعلها مع التطورات السياسية والاجتماعية في البلاد مع ديناميكية الحركة النسوية حدثت فيها تطورات انصبت في صالح ومنفعة المرأة، وأهم التطورات التي حدثت في تلك الحزاب السياسية هو الاعتراف بحقوقها السياسية، وافساح المجال للنساء المبادرات القادرات على اثبات كفاتهن السياسية، ومن ذتلك التحولات الاهتمام بالمرأة في عملية التصويت كناخبة، إلا أن ذلك لا يصب في مصلحة المرأة في كثير من الأحيان خاصة وأن مشاركتهن تأتي في ظل أمية وثقافة أبوية توثر على خياراتهن السياسية[2]. فإن افساح المجال للمرأة للإسهام في الحياة العامة يستوجب أن ينسحب ذلك ميدانياً على نفاذها لمواقع المسؤولية واتخاذ القرار بصفة فعلية.

يرغم ذلك فقد أثبتت المرأة السودانية قدراتها وجدراتها في توليها المناصب والمسؤليات وتفوقها العلمي، حيث نجد تزايد عدد البنات في الجامعات وفي الخدمة المدنية، وزيادة عدد الأسر التي تتحمل مسؤليتها نساء، وفي القطاع غير الرسمي وفي المدن وأيضاً تواجد المرأة في السلك القضائي منذ عهد بعيد وكذا في الجهاز التشريعي، كل ذلك يؤكد أهليتها وضرورة زيادة تمثيلها من أجل سد الفجوة وتحقيق المساواة[3].

كانت النساء في جميع أنحاء العالم في طليعة النشاط السياسي والتغيير الاجتماعي، حيث قادت الحركات النسائية السائدة الانتفاضات في كل من تونس واليمن والسودان ولبنان[4]. فشاركت المرأة السودانية في الحراك الشعبي فمثلت أحد أطيافه، كنواة اجتماعية زادت في تدفقه وديمومته، حيث شكل الحراك علامة فارقة في السلمية ومظاهر جديدة، كما جعلته السلمية يستمر ويرفع مطالبه، وأصبح مثالاً لوعي الشعب بواقعه ومستقبله للخروج من الأزمة السياسية، برغم محاولات بعض الجهات إفساد سلميته، من خلال افتعال العنف بين المواطنين والشرطة أو من خلال تشويه أهداف الحراك، والتقليل من دوره عبر مواقع التواصل الاجتماعي وهي طريقة فعالة لنشر ثقافة السلم بين المحتجين. اجتاحت المرأة التظاهرات بقوة غير متوقعة، واستطاعت هذه المشاركة القياسية للمرأة أن تغير وجه الحراك بشكل واضح، ليصبح حراكاً شعبياً وسلمياً إلى أبعد الحدود، لعبت فيه المرأة دوراً بارزاً.

فرضت المرأة السودانية نفسها بقوة في مقدمة المواكب الاحتجاجية وذلك بعد أن ارتبطت أخبارها بقوانين النظام العام، وما يترتب عليها من جلد وحبس بتهمة انتهاك القوانين المثيرة للجدل، وتصدرت صورة المرأة السودانية مشهد الحراك الشعبي في جميع أنحاء البلاد، حيث تشارك بقوة في التظاهرات الشعبية ضد النظام والتي اندلعت في ديسمبر. لعل أهم الدوافع القوية التي دفعت المرأة للمشاركة بقوة في هذا الحراك الشعبي منخرطة في التظاهرات السلمية تكمن في قناعتها الذاتية بدافع التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي للأوضاع في البلاد، بالإضافة إلى تنامي الحس الوطني وإزدياد الوعي لدى قطاعات المرأة والشباب. الشيء الذي إنعكس على توجيهاتها السياسية، وهو الدخول إلى المعترك السياسي والتأثير فيه، مما يعني أنه قد تولد لديها ثقافة المشاركة والمساهمة في النظام السياسي بهدف التغيير. إذ تشكلت مع مرور الوقت حركة قوامها الألاف من النساء الشابات المتطوعات والمناصرات من الائي لعبن أدواراً مختلفة طورت بذلك وعياً نسوياً لا يزال قيد التشكيل يمكن من خلاله تثويراً حقيقياً لقضايا النساء. انطلاقاً من هذه الأسباب التي دفعت بالمرأة للخروج إلى الشارع والمشاركة في الحراك، يتضح بأنه كشف عن كفاءات، وطاقات نسوية يمكن الاستثمار فيها مستقبلاً. وعن نساء شابات ومثقفات ومتصلات بما يحدث في العالم، ويعكسن ما يحدث في بلادهن. بالرغم من القبضة الأمنية.

كشفت الثورة السودانية عن ملامح جوهرية في شخصية المرأة السودانية لم تكن معروفة للعالم، حيث آظهرت المرأة السودانية وعياً حقوقياً وإدراكا سياسياً وثبات وبسالة. وأذهلت العالم بوقوفها مع الرجل في الصفوف الأمامية في كل الحراك الثوري الذي شهدته البلاد. وحتى بعد سقوط النظام تواصل حضور المرأة الثوري المنادي باستكمال أهداف الثورة ، سيما ما كانت تقوم به من أدوار في ساحة الاعتصام، وما تلا فض الاعتصام من مواقف ومواكب ووقفات احتجاجية ومشاركة فعالة في العصيان المدني والاضراب السياسي الشامل، وتعرضت جراء ذلك للعنف الجسدي والتحرش اللفظي والاعتقال والتعذيب والاعتقال. والتعذيب

والاغتصاب[5]. وهو ما وضحه هذا الحراك، مما يعني أن هذه المشاركة النوعية للمرأة، وبمختلف مستوياتها التعليمية وأوضاعها الاجتماعية، عكست مدى وعيها بمتطلبات الوضع الراهن من خلال مساندتها للرجل، مشكلة بذلك لبنة قوية لسلمية الحراك، ومؤكدة على دورها الجوهري داخل المجتمع وتعزيزها للحراك.

واقع التغيير في الفترة الانتقالية:

أتاح التغيير السياسي الذي أحدثته ثورة ديسمبر2018م، واقعاً جديداً استلزم مراجعة مشاركتها ووضع رؤية استراتيجية تمكنها من مناخ الحريات الذي انتزعه الشعب السوداني بفئاته المختلفة والذي كانت المرأة أبرز ضحاياه. نادت منظمات المجتمع المدني وكل قوى الثورة الحية بإلغاء جميع القوانين التي تنطوي على التمييز ضد المرأة وضمان توافق القوانين مع المعايير الدولية واعتماد خطة عمل وطنية بشأن المساواة بين الجنسين، حيث بذلت جهود مقدرة في مراجعة التشريعات لتتواءم مع الاتفاقيات الدولية فكانت من أولويات برنامج الحكومة الانتقالية تعزيز حقوق النساء وبسط الحريات، فتمت مراجعة عدد من التشريعات والقوانين، مثل قانون الأحوال الشخصية لعام 1991م، وتعديلات في القانون الجنائي بإلغاء المواد المقيدة للحريات المتمثلة في إلغاء قانون النظام العام[6].

اتخذت حكومة الفترة الانتقالية تدابير ملموسة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتحسين تمثيل المرأة في مناصب القيادة وحماية المرأة من جميع أشكال العنف حيث تم اتخاذ تدابير فاعلة للقضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء وتحسين نسبة تمثيلهن في المناصب القيادية وحمايتهن من كافة أشكال العنف. [7]. كما أقرت الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية بنسبة مشاركة النساء في المجلس التشريعي لا تقل عن 40% من عضوية المجلس التشريعي الانتقالي.

كما وعد مجلس شركاء الفترة الانتقالي قبل تكوينه بأن يكون تمثيل المرأة فيه بعدد مقدر تقديراً لما لعبته من دوراً محورياً في الثورة. فجاء تمثيل المرأة ة متواضاً جداً (إمرأة واحدة من بين29 من الرجال) مما أحدث نوع من الصدمة في كل الأوساط السودانية، وهو ما بدأ مناقضاً لما كان يدور خلال الفترة التي سبقت تكوين المجلس، برغم ذلك فإن القوى المعنية بالترشيح لتولي المناصب لم تدفع بأي مرشحات، كما شهدت تلك الفترة تعيين إمرأة لرئاسة القضاء وعدد من الوزيرات ومدراء للمؤسسات وولاة ولاية. إلا أن هذا الأمر يظل دون الطموح ولا يتناسب مع واقع الممارسة الفعلية والحالية[8]. ولا يتوافق مع ما أقرته الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية بإن يكون تمثيل النساء بنسبة 40% في المجلس التشريعي[9]. وبقدر حضور المرأة وتأثيرها في الأحداث السياسية، إلا أنها لم تنصف ويعكس ضعف تولي المرأة المناصب القيادية السياسية مابعد الثورة والتي عدت في كثير من الأدبيات أنها ثورة وعي ومفاهيم في المقام الأول. ويعد ذلك الاقصاء عرضاً من أعراض مشكلة مجتمعية أكبر، فلا تزال أوجه عدم المساواة قائمة، ولا تزال معايير النوع الاجتماعي الأبوية الهيكلية التي تشكل العقبة الرئيسية أمام تنفيذ الالتزامات وتعميم الجهود على الصعيد العالمي، وبالنظر إلى هذا التناقض بين حماسة المرأة ومساهمتها في الحراك الشعبي وبين ضعف تمثيلها في المناصب القيادية يؤكد على ضرورة تغيير القيم لتعزيز الدور القيادي للنساء وزيادة تنظيمهن وتوحدهن.

المعوقات الثقافية والإعلامية والقانونية للمشاركة السياسية للمرأة معوقات التمكين السياسي:

تواجه المرأة تحديات إقليمية متمثلة في قضايا السلام والتنمية ونشر الديمقراطية، أما على المستوى المحلي فتمثل عديد من العادات والموروثات الثقافية والقوانين والسياسات العامة وأمور أخرى اجتماعية

بعض التحديات المحلية التي تواجه المرأة. فكل هذه التحديات فرضت حتمية تمكين المرأة ودعم مشاركتها الاقتصادية ودعم مساواتها لنيل كافة حقوقها المالية والاقتصادية.

الثقافة السائدة :

وتتمثل الثقافة في منظومة القيم والمعتقدات والممارسات والاتجاهات المشتركة لمجموعة من الناس والتي تؤثر في سلوكهم وطرق تفكيرهم، فالثقافات المختلفة تتفاوت في تحديدها للأدوار الجندرية التي يقبلها المجتمع للمرأة والرجل كل حسب جنسه. كذلك التنشئة الاجتماعية يمكن أن تكون معوقاً، حيث تؤثر الموروثات الاجتماعية التي تنتقل من جيل إلى آخر عن طريق التنشئة الاجتماعية على تكوين النظرة للمجتمع لموقع المرأة في الحياة السياسية. كوتة النظرة العامة كما أشار ستام ورايف» في عام 1984م للمرأة كتابعة للرجل، ومكانتها الاجتماعية في جميع الثقافات تعتبر متدنية بالنسبة لمكانة الرجل مع تفاوت في مستوى هذه المكانة من ثقافة إلى أخرى، وإن السلوكيات المتعلقة بالقوة تعتبر من مظاهر الرجولة، وأي محاولات من المرأة لممارسة القوة تعد تمرداً على التوقعات الاجتماعية التي ترى إنه من غير اللائق القيام بمثل هذه السلوكيات، مما يضعها في موضع النقد والرفض من المجتمع، ويؤدي ذلك إلى الحد من محاولاتها للقيام بهذه السلوكيات.

بعض المشكلات التي تعيق إدماج المرأة في المجال السياسي، قد يكون مصدرها المرأة نفسها التي تستسلم للوضع المجتمعي القائم والنسق الثقافي السائد ولا تعمل على تغييره، وهذا الأمر خاص بالمرأة العربية المثقفة التي لازالت تقبل بالأوضاع التقليدية والإذعان لها، ولا تحاول أن تغير منها لا بالقلم ولا باللسان فلا هي مجندة للدفاع عن حقوقها بالكتابة في الصحافة ولا هي بالانخراط في الهيئات الرسمية وغير الرسمية لتبليغ مطامحها للدولة والمجتمع.

النوع الاجتماعي:

يعد النوع الاجتماعي أحد المتغيرات المتعددة التي يمكن أن تحدد مكانة الفرد ومشاركته في الحياة العامة بجوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتماعات العربية فالذكور يتمتعون بالقوة والسلطة والمكانة الاجتماعية كما أن الفرص المتاحة أمام الذكور في امتلاك المصادر النادرة خاصة المراكز السياسية والمراكز ذات المكانة الاجتماعية العالية أكثر من الفرص المتاحة للاناث، فالبناء الاجتماعي العربي بناء تقليدي يتميز بهيمنة السلطة الأبوية بمساندة من المؤسسات الاجتماعية الأسرية والدينية والاقتصادية والتعليمية والسياسية التي تعزز الأدوار التقليدية للنوع الاجتماعي[10].

التنشئة الاجتماعية:

إن التحيز النوعي سببه التنشئة الاجتماعية إذ تحدد الأنماط التقليدية لبنية الذكورة والأنوثة فيتم تنشئة الأنثى على الاعتماد على الغير والصبر والطاعة ويتم تنشئة الذكر على الاستقلالية والمسؤولية والتنافس والعدوانية[11]. والواقع أن الأنثى يجري تمييزها عن الذكر بصورة أساسية. فالذكر كسب للعائلة، وهي عبء عليها. والبنت تدفعها العائلة للشعور بأنها غير ضرورية، وغير مرغوب فيها، وتعلمها على قبول وشعها كأنثى[12].

يمثل المستوى التعليمي المدخل الرئيسي للتغيير القيمي، نظراً للدور الذي يقوم به التعليم على التنشئة الاجتماعية وعليه يمكن القول أنه كلما ارتفع مستوى التعليم زادت نسبة المشاركة السياسية للمرأة، تعلميم المرأة يمكنها من الاستخدام الأمثل.

أما على المستوى الريفي وفي القرى الأكثر بعداً عن الحضر فإن نسبة الأمية المرتفعة والفجوة الكبيرة في التعليم بين الجنسين ونسبة الأمية للنساء التي بلغت ما بين 50% في الحضر إلى 58% في الريف، بالإضافة للسيطرة الذكورية عوامل نزعت عن المرأة قدراً كبيراً من استقلاليتها العادات والتقاليد والموروثات السالبة، تقف عقبة دون الالتحاق بالمؤسسات التعليمية، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الأمية وعدم استفادة المرأة من التقنيات الحديثة ورغم أن مساهمة النساء في الانتاج في القطاع الزراعي تبلغ 87% بالمقرنة ب 70% للرجال إلا أنها مساهمة غير مقدرة اقتصادياً أو اجتماعياً ولم تسهم في تمكين المرأة الريفية في السودان[13].

النظام الأبوي وإنعكاساته على المشاركة السياسية للمرأة:

تتضافر السلطة في المجتمعات ذات الطبيعة الأبوية ومنها المجتمعات العربية مع الهيمنة والقمع، في سبيل تكريس علاقات غير متكافئة، فتحول الحاكم والمحكوم، الأب من جهة والمرأة والأبناء من جهة أخرى، إلى علاقة سائد ومسود، وتابع ومتبوع من دون سبب منطقي أو تفسير عقلاني. ومثل هذه التبعية سلب لإرادة أحد طرفي العلاقة التي بدلاً من أن تبنى على التكافؤ والندية[14]. ولوسائل الاتصال الحديث دور يمكن من خلاله تغيير قيمها، وتستطيع بذلك تخطي القيود المفروضة عليها من قبل النظام الأبوي بمختلف أشكاله، وتبقى المرأة المتعلمة دائماً مكافحة للحصول غلى قدر من الحريات لتمارس حياتها دون أي قيود ذكورية، وهذا ما عملت عليه الحركة النسوية في الدول الغربية، التي ظلت تعمل على تفكيك القيود التي ترسم مجال المرأة، وتضع الاختلاق بينها وبين الرجل، وهي تكافح في حالات أخرى للحصول على نفس الحقوق مع الرجل، بل والأكثر من ذلك فهي تطالب بحقوق أكثر نظراً للخصوصيات التي تميز المرأة كنوع اجتماعي [15].

وهنا نجد أن النظرة الدونية لا تزال قائمة في مجتمعاتنا إلى المرأة وإلى أعمالها وشخصيتها المستقلة، فتولي المرأة المناصب والأعمال لا يمكن أعتباره مؤشراً إيجابياً على مكانة المرأة في المجتمع ولا يعني بالضرورة نيل المرأة لحقوقها، بل أن ما يؤشر إلى ذلك أمران هما الثقافة الاجتماعية والقوانين التي تحكم العلاقات بين أفراد المجتمع[16]. وهذا يدل على أن المرأة عندما تمارس حقها الديمقراطي من خلال الانتخابات فإنها تخضع لضغوطات من المجتمع والأسرة وتدخل الرجل، وهذا بسبب تمتع الرجل بالسلطة على المرأة، ولذلك لا يمكننا اعتبار أن التصويت مؤشراً إيجابياً وحيداً لمشاركة المرأة في الحياة السياسية.

حالة العزوف الشامل عن المشاركة السياسية بسبب ضعف المسار الديمقراطي وعدم احترام حقوق الإنسان والفقر والأمية. ولا شك في إن من أهم أسباب عزوف المواطنين عن المشاركة السياسية بكل مستوياتها سواء الانتخاب أو عضوية الأحزاب، راجع إلى حالة الضعف التي تعيشها أغلب الأحزاب في الدول النامية، بالإضافة إلى سعي هذه الأحزاب إلى مصالح ضيقة لا تراعي المصلحة العامة كما يتميز نشاطها بالموسمية، مما جعل المواطن يشعر إن هذه الأحزاب لا تعبر عن تطلعاته ومن ملامح ضعف الأحزاب السياسية عدم قدرتها على استقطاب وتجنيد منخرطين جدد، وهذا من شأنه التأثير على السلوك السياسي للمواطن[17]. وإذا نظرنا إلى واقع تلك الدول ومنها الدول العربية، نجد أنها تعيش أزمة وعي سياسي، وأن المواطن يفتقر إلى معرفة حقوقه وواجباته السياسية ، فالوعي السياسي يحتاج إلى قدراً من التعليم والخبرة والحرية، فإن قلة التعرض للمنبهات السياسية والتجاوب معها يرتبط بعدة عوامل ومسببات مثل انتشار الأمية، وقلة الوعي السياسي، والأوضاع السياسية والافتصادية المتردية، والخوف من السلطة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الشرائح غير المبالية سياسياً[18].

معظم الأحزاب والقوى السياسية في العالم العربي لا تقدر دور المرأة وإمكانياتها في العمل العام، ومن ثم تتبنى المفهوم المغلوط للمشاركة للمرأة. ويتضح موقف الأحزاب ليس فقط من خلال التمثيل في الهيئات العليا أو الترشيح للانتخابات بل وعلى المستوى القاعدي من حيث تكوين الكادر الحزبي النسائي سياسياً، حيث تكتفي بتكوين لجان للمرأة الهدف المعلن منها هو تفعيل العضوية النسائية، إلا أن الواقع هو عزل العضوية النسائية وتحجيم وتهميش دورها داخل الأحزاب تأثراً بالثقافة المجتمعية أكثر من الأفكار التقدمية.

على الرغم مما حققته المرأة السودانية من إنجازات وما تحقق لها من مكاسب يجوز لها أن تحنفي بها، فإن الطريق مازال طويلاً لتحقيق كل الطموحات والآمال. وإن غياب المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في السودان ليس ناتجاً من تمييز في التشريعات والقوانين، بقدر ما هو ناتج من اتجاهات وأعراف وممارسات لم تعد تناسب روح العصر، وهي اتجاهات لا يتبناها الرجال فحسب بل تتبناها نسبة غير قليلة من النساء، ويحتم ذلك العمل الجاد لتغيير وتعديل هذه الاتجاهات والممارسات على كل المستويات المحلية والدولية وعلى المرأة أن تواصل تقدمها فالقوانين وحدها ليست كافية وإنما تحتاج ما يساندها من تطبيقها من اتجاهات إيجابية نحو تمكين المرأة وتعزيز تقدمها[19].

عوامل اقتصادية:

أن ظروف الحاجة والفقر الاجتماعي، يؤديان إلى ضعف التعليم أي فقدان أحد ركائز وموارد العمل السياسي، قد يكون عائقاً ومانعاً للمشاركة السياسية للكثير من الجماعات، الفئات أو الطبقات الاجتماعية التي تعاني منه وتعيش وطـأته، وما ينطبق على هذه الجماعات التي لا تجد تمثيلاً معادلاً لأغلبيتها العددية في الهيئات النيابية، ينطبق على النساء[20]. كما أن الضغوط الاقتصادية ومانتج عنها من تفكك في العلاقات وإرتفاع معدلات الطلاق وارتفاع نسبة النساء المعيلات للأسرة والهجرة الداخلية والخارجية. 46[21].

كما تلعب عوامل أخرى دوراً حاسماً في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة على غرار العوامل الاقتصادية ففي الغالب غياب الحوافز المادية قد يقيد مساهمة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية كون الاستقلال المالي مغيب ولا زالت ترتبط بسلطة إما أبوية أو عن طريق الزوج مما يقف عائقاً أمام تقدمها واستقلاليتها، ولذلك كلما كانت المرأة مستقلة مادياً كان لها حرية أكثر[22].

العنف ضد المرأة:

تعرف الأمم المتحدة العنف الممارس ضد المرأة بأنه» أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس، ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أوا الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء جدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة»[23]. يؤدي العنف ضد المرأة إلى أثار اجتماعية واقتصادية وسياسية ضخمة، تنعكس أثارها على كل المجتمع، فقد تعاني النساء من العزلة وعدم القدرة على العمل والاحجام عن المشاركة في الحياة السياسية والعامة.

النساء والفتيات هن الأكثر عرضة للعنف بسبب كونهن نساء، الشيء الذي يشكل ظاهرة في كل أنحاء العالم. للذلك فإن استخدام مصطلح العنف القائم على أساس النوع من شأنه أن يرفع الوعي بالعنف

كممارسة ممنهجة وليس كسلوك فردي. وهو غالباً ما يقع بسبب نوعها الاجتماعي، إذ أن العديد من أنواعه يبرر بناء على عدم قيام المرأة بأدوارها أو عدم انسجام مظهرها وسلوكها بما حدده المجتمع لها كإمرأة. لذلك فإن العنف القائم على أساس النوع يقترن بالانتهاكات التي تحدث بحق النساء، وفي الإغلب يتم استخدامه مع مصطلحات مثل العنف ضد النساء أو العنف المسلط على النساء والعنف الجنسي[24].

أوضاع المرأة في مناطق النزاعات ومعسكرات النازحين:

تعتبر الزاعات والصراعات المسلحة من المعوقات الأساسية التي تهدد مسيرة المرأة في التنمية باعتبارها أكثر الشرائح تأثراً حيث أنها تواجه عمليات النزوح والتشرد والمرض والجهل والفقر وأعباء الأسرة المعيشية خاصة على المرأة الريفية إذ فقدت العائل والأبناء ودمار البنى التحتية وأنعدام الأمن والاستقرار والتدهور في الوضع الاقتصادي والإنساني والبيئي وتدني الخدمات الاجتماعية الصحية والوقائية والتعليمية هذا الواقع جعل المرأة في وضع أعاق تنميتها. زد على ذلك الحروب والنزاعات في دول الجوار وما أرزته من هجرة ولجوء أعداد كبيرة إلى السودان. التقرير تمتع المرأة الريفية بمهارات في الانتاج والتأقلم مع شتى الظروف إلا أن هجرتها العكسية للمدن أفقدتها بيئة التأقلم مما قادها لامتهان مهن عامشية ابعدتها عن التنمية والتطور[25].

أن النظام الشمولي الذي جسم على البلاد ثلاثون عاماً، فضلا عن غياب المساحة اللازمة لعمل المجتمع المدني والأحزاب السياسية خارج منظومة السلطة وبالتالي لم تكن للمرأة فيه نصيب من المشاركة والتعبير عن وجودها، أو ممارسة أي نشاط سياسي أو ناهيك إن الحديث عن نسب المشاركة السياسية في ظل نظام شمولي لا يعكس بالضرورة مدى قدرة المرأة على الوصول، ذلك أن السلطة هي من تحدد وبشكل منفرد من يصل ومن لا يصل.

إن أعباء العمل المنزلي بجانب العمل خارج المنزل قد أنهك قوى المرأة وشغل كل تفكيرها، مما بمنعها من التفكير في اقتحام العمل السياسي، إلا في حالات استثنائية[26].

كل ما كتب عن هذا الموضوع يوضح ويؤكد على أهمية استقلال الحركات النسائية وقدرة النساء على تشكيل تحالفات واسعة داخل الأحزاب والمجموعات الاثنية والدينية والثقافية المختلفة. وأن غياب هذه التحالفات بين النساء الناشطات والتشريعيات يعزى لعدة عوامل- في الأدبياتسياسية - منها المحسوبية السياسية مبادي النظام الأبوي التسلط الاجتماعي واحتلافية البرلمانيات[27]. وتبقى عوائق المشاركة السياسية متعددة ومتنوعة ومرتبطة من جهة بالمجتمع نفسه ومن جهة أخرى بالهيئات داخل الدولة، وهو يظهر ضعف مشاركة المرأة وتمثيلها في الهيئات داخل الدولة كالحكومة ، والبرلمان والنقابات والأحزاب. وهو ما يجب العمل على تجاوزه، ومع ذلك هنالك عوامل عديدة تقف أمام وجود مشاركة فعلية للمرأة كالتنشئة الاجتماعية والسياسية والتي اعتبرت المرأة دائماً غير قادرة على خوض غمار السياسة لا اتخاذ القرارات المهمة، بسبب أنها أقل عقلانية من الرجل. كما أن أغلب الأحزاب السياسية لا تثق كثيراً في تولي النساء لمراكز القيادة لديها ويبقى عدد رئيسات أو أمينات الأحزاب السياسية محدود جداً، كما أن تولي المناصب السياية لازال محوماً بمبدأ الوساطة ودرجة القرابة .

أبرز الآليات الضامنة لدفع المشاركة السياسية للمرأة أمام وجود تحديات ورهانات مستقبلية:

ولكي تتمكن المرأة من حقوقها السياسية، لا بد من تمكينها من الحقوق الاجتماعية ثم الاقتصادية حتى تنضج وتتهيأ للمشاركة السياسية وتتضح أمامها صورها المختلفة وآليات دعم هذه المشاركة عن طريق ما يسمى بقوى التغيير الاجتماعية كالتعليم واحترام دورها المتعاظم في الحياة ثم تعزيز مكانتها في الانتاج وتقبلها كعضو منتج ومشارك بل ومتعدد المشاركة. وليس فقط منتج للنوع البشري ومحافظاً على النسل ووظيفة التكاثر[28].

التمكين السياسي للمرأة ليس هو تعزيز المشاركة لأن التمكين السياسي للمرأة يعني أن تكون للمرأة قوة وإمكانية وقناعة شخصية لتكون عنصراً فاعلاً في التغيير، أي لها طموح سياسي تطمح لبلوغه لإرضاء نفسها قبل كل شيء، وهذا التمكين لا يتأتى إلا من خلال تعزيز مشاركتها السياسية بصورة جدية وفعالة وفق نشاطات حزبية سياسية منظمة، أي أن مفهوم التمكين السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق ذات المرأة وحضورها على أرض الواقع بتعزيز قدراتها في المشاركة السياسية من خلال مشاركتها بصورة جدية وفعالة في كافة نشاطات المنظمات السياسية والشعبية الأخرى كلها والنقابات المهنية ومختلف جمعيات المجتمع المدني[29]. وينطوي التمكين السياسي للمرأة على بعدين هامين وهما البعد الذاتي الذي يظهر من خلال الوعي الفردي للمرأة من حيث شعورها بالظروف المحيطة بها، وقدراتها على الحصول على معارف جديدة تخلق لها في جميع مجالات الحياة، والبعد الجماعي والذي يظهر من خلال خلق بيئة مواتية لدمج المرأة سياسياً بالشكل الذي يمنحها القدرة الكاملة على إحداث التغيير داخل المجتمع باعتبارها أحد عناصره الهامة في التحول السياسي وأحد محركات التنمية الشاملة[30]. وكذلك لا بد من تقوية التشريعات والقوانين الخاصة بالتحرش والعنف ضد المرأة وتغليظ العقوبات الخاصة بذلك، وتحديد موارد خاصة في الموازنة من أجل هذا الغرض»[31].

تكمن زيادة فرص مشاركة المرأة بشكل هادف في استخدام أدوات التغيير مثل المناصرة والاستراتيجية التعاونية بين مؤيدي الادماج، وبناء القدرات وتوعية حراس البوابات الذكورية بقيمة مشاركة المرأة[32]. ويمكن تقديم بعض التوجيهات والتوصيات من قبل المجتمع الدولي التي يمكنها أن تساهم بترقية المرأة في الحياة السياسية والتي تتمثل في:

ضمان تمكن المرأة من التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات على قدم المساواة مع الرجل، ودونما قيود أو مضايقات.

ضمان معرفة المرأة بالعمليات السياسية وقدرتها على الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالترشيح للانتخابات وبالاحزاب السياسية والمرشحين.

تمكين المرأة من إشغال المناصب العامة وتشجيعها على ذلك، كما ينبغي ضمان حق المرأة في الترشح لجميع الوظائف العمة وفي إشغال المناصب على قدم المساواة مع الرجل.

حماية النساء من العنف والتحرش والتهديد أثناء الانتخابات، وضمان السلامة الشخصية للمرشحات من النساء ومن ينتخبن لوظائف عامة.

ضمان أن تتمكن المرأة من المشاركة في صياغة سياسة الحكومة، بما في ذلك ضمن الأطر الدستورية والقانونية.

إذا كان للحراك الشعبي تأثراً كبيراً على توجهات المرأة خاصة في الجانب السياسي، من خلال مطالبتها بالتغيير والإصلاح، في ظل أنظمة عانت في ظلها من التهميش واللامبالاة ما عانت، إلا أن الإصلاحات السياسية والدستورية التي جاء بها، تبقى هامشية مقارنة بالرجل، كما أفرز هذا الحراك متغيرات جديدة أثرت في التوجهات السياسية للمرأة كالوعي السياسي والثقافة وتنامي الحس الثوري. تجلت مظاهر ذلك في استمرارية الوضع وتزايد المشاركة الواسعة في دعم الحراك حتى مابعد 25/اكتوبر وما صاحبها من عنف موجه ضد المرأة على نحو خاص، وبرغم من أنسداد النظام وعدم تبلور ملامحة- كل ذلك قد يدفع بالحركات النسوية مستقبلاً أن تأخذ دوراً جديدا في إطار إعادة هيكلة جديدة.

بناء على هذه التداعيات على مستوى الأليات الضامنة للمشاركة السياسية للمرأة في ظل الحراك الشعبي، والتي يكون أساسها وجود الممارسة الديمقراطية، التي تتجسد فيها مباديء التداول السلمي للسلطة، بواسطة الأحزاب السياسية، عن طريق انتخابات حرة نزيهة وشفافة، تلعب فيها المرأة دوراً أساسياً وفاعلاً وأساسياً ويظل هذا المطلب هو الرهان الأمثل الذي يحقق للمرأة ما تصبو إليه من عدالة اجتماعية ومشاركة سياسية فاعلة. إن وجود المرأة في العمل السياسي بصورة واعية، وقناعة ذاتية لا يتم إلا في وجود بيئة ديمقراطية تؤمن بالتنوع والتعدد والاختلاف.

إلا أنه مع وجود مثل هذه الضمانات والقواعد الدستورية الهامة، نجد أن المشاركة الفعلية للمرأة في العمل السياسي والعمل العام تعتمد على عدة عوامل وهي: رغبة المرأة في العمل السياسي، وجود خبرات وكفاءات نسائية مؤهلة لهذا العمل، وتنمية الاقتصاد ووجود مناخ تنظيمي داعم للتوجه السياسي لدى المرأة ومشاركتها السياسية[33]. أما على مستوى المشاركة السياسية للمرأة في مستوياتها المختلفة، فإنها تكمن في مراكز صنع القرار والسلطة، لما لها من تأثير في حياتها، وإذ وجدت المرأة بشكل فاعل في هذه المواقع، عندها تستطيع أن تحقق المصالح المرتبطة بها وإظهار قضاياها والدفاع عنها، مما يؤدي إلى التسريع في إعطاءها دور حقيقي في عمليات التنمية في المجتمع، مع العلم أن وجود المرأة في هذه المواقع لا يخدم المرأة فحسب، وإنما سيكون له تأثير على جوانب كثيرة في المجتمع[34]. وومن ثم يجب الاستثمار في جيل المستقبل من النساء المدافعات عن النوع الاجتماعي، فقد يمثل ذلك دافعاً لحدوث تغيير إيجابي، يمكن من الإدماج المجتمعي بصورة عامة، ربط الشاب بذوي الخبرة، إذ أن الشباب يمتلك أدوات جديدة، من خلال الحوار بين الاجيال. ويجب تسليط الضوء على القيمة المضافة للمرأة في ضوء تجاربها الخاصة في الصراعات والقيم المجتمعية [35].

الخاتمة:

إن المشاركة في الحياة السياسية هي رهن بظروف المجتمع الذي تعيش فيه، ومقدار ما يتمتع به المجتمع من حرية وديمقراطية من الناحية السياسية، وما يمنحه لها من حريات اجتماعية لممارسة هذا الدور، الذي هو ليس بمعزل عن الظروف الاجتماعية والسياسية التي تمر بها، إذ تندرج المشاركة السياسية في إطار التعبير السياسي الشعبي وتسير الشأن السياسي من كل أطراف المجتمع وخاصة في المراحل الانتقالية التي تشهد تحولات سياسية جوهرية. وهو الوضع الذي شهده السودان في ثورة ديسمبر .

لقد شكلت الثورة منعطفاً واسعاً لاتساع نطاق المشاركة السياسية ودخول العديد من الفواعل ليتطور دور المرأة، بحيث يصبح تمكين المرأة ضمن سياق شرعية الدولة ومقدار الديمقراطية الموجودة،

وهنا نستطيع أن نقول مرة أخرى أن توقعات المرأة في مرحلة ما بعد الثورة لم يتم الوفاء بها، ويبدو أن النساء اللائي وضعن حياتهن على المحك مطالبات بتغيير النظام والحرية والعدالة للجميع، يواجهن الآن خطر استبعادهن من جديد من هيئات صنع القرار المنشأة حديثاً، على الرغم من أنهن يشكلن ما يقارب نصف السكان يظهر هذا الطرح أن حضور المرأة في ميادين الثورة كان بارزاً، حيث اقتسمت المرأة الثورة مع الرجال على قدم المساواة في مشيد غير متوقع في ظل واقع معقد.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- النتائج أن المرأة السودانية تتمتع بمهارات قيادية عالية ومميزة توجب تمكينها كي تتقلد المناصب القيادية الرفيعة الخاصة والعامة ، وذلك لقدراتها على إدارة التغيير التنظيمي وقيادت المجتمع.
- بالرغم من نقص التشريعات – التي بدون شك أسهمت بدور كبير في عدم تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ما تزال المرأة في السودان بحاجة إلى مزيد من الهيكلة والتأطير في الحياة السياسية والمجتمعية.

إن الحراك الشعبي الذي شهدته أثر بشكل كبير في المشاركة السياسية للمرأة من خلال ما انتجه من متغيرات جديدة أهمها الوعي السياسي.

التوصيات :

- أجراء دراسات مسحية لمعرفة المعيقات التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة
- تفعيل المشاركة السياسية للمرأة بشكل جاد وليس مجرد تمثيل من أجل النوع.
- بناء قدرات النساء والوصول إليهن في الريف والحضر من خلال التدريب والتعليم الهادف.

الهوامش:

1. ناش كيث، **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**، ت: حيدر حاج سعيد، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2013، ص299-304.
2. بلقيس بدري سامية النقر، **الكوتة وانعكاساتها على المشاركة السياسية للمرأة السودانية المعاصرة**، ورقة علمية، الخرطوم، جامعة الأحفاد للبنات، يوليو 2013، ص66.
3. نفس المرجع، ص59.
4. **في حوار حول المرأة في الوساطة في العالم العربي**، تقرير « منظمة الحكماء» بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة ، ووزارة الخارجية ،وشؤون الكومنولث والتنمية، أكتوبر 2020م، ص4.
5. ندى أمين، **العنف ضد المرأة السودانية في السياسي** ، موقع العربي الجديد، 16 أغسطس 2019. Alaraby.co.uk
6. مجموعة منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال المرأة، **تقرير مشترك لآلية المراجعة الدورية الشاملة في دورته الثالثة حول حقوق المرأة في السودان**، من مايو2016- مارس2021م.
7. مجموعة منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال المرأة، **تقرير مشترك لآلية المراجعة الدورية الشاملة في دورته الثالثة حول حقوق المرأة في السودان**، من مايو2016- مارس2021م.
8. مجموعة منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال المرأة، **تقرير مشترك لآلية المراجعة الدورية الشاملة في دورته الثالثة حول حقوق المرأة في السودان**، من مايو2016- مارس2021م.
9. **الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية مايو*2019* تعديل *2020* المادة *24* الفقرة *2*.**
10. ***01*** نهى محمد أمجد نافع، **المرأة والمشاركة السياسية**، الاسكندرية، المكتبة المصرية، 2004م، ص 122.
11. حسين محمد عثمان، **معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية وجهة نظر سيوسيولوجية**، الأردن، كلية الأداب، www.women.jo .
12. هشام شرابي، **ونقد النظام الأبوي في المجتمع العربي**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012م، ص39.
13. تقرير السودان وبكين 15+2010 ، السودان، وزارة الضامن الاجتماعي.
14. هشام شرابي، **ونقد النظام الأبوي في المجتمع العربي**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2012م، ص22
15. ناش كيث، ، **مرجع** سابق، ص300.
16. **مكانة المرأة في المجتمع المعاصر** ندوة نظمتها السفارة الإيرانية، الكويت، 2008.
17. جعفورة مصعب، العوامل السياسية والثقافية وأثرها على المشاركة السياسية، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 5 العدد 2، يونيو2019، ص185.
18. جلال معوض، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، **مجلة المستقبل العربي**، المجلد 6 العدد 60، فبراير1984م، ص70.
19. عاصم رشوان، أوضاع المرأة العمانية بين الانجازات والمعوقات والموجهات، عمان، **المركز العربي حول العنف ضد المرأة**، 2008، ص41.

20. مصطفى كامل السيد ، **نظام حصص المرأة في المجالس النيابية: دراسة نظرية**، القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2000م، ص3.
21. تقرير السودان وبكين، مرجع سابق. ص46.
22. الصابر بلول، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارت والتوجهات الدولية والواقع، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد، 25، العدد 2، يونيو2009، ص658.
23. هويدا عدلي وآخرون، **المشاركة السياسية للمرأة، ط1**، مكتب مصر، مؤسسة فريدريش إيبرت، 2017، ص 187.
24. نفس المرجع، ص 199.
25. **التقرير الوطني بكين +20**، السودان، وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي، الإدارة العامة للمرأة والأسرة، مايو، 2014م/ ص46
26. فاطمة بودرهم، معوقات المشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية، الجزائر، جامعة محمد بوضياف، ص 302.
27.)) الصابر بلول، مرجع سابق، 650.
28. ليف تونسيون، سامية النقر، **الحصة النسوية في المجلس التشريعي السوداني، اختلاف الإيدلوجيات حول مساواة النوع الاجتماعي**، الخرطوم، 2015م، ص6.
29. فاطمة بودرهم، مرجع سابق، ص 302.
30. الصابر بلول، مرجع سابق، ص650.
31. نيبال عز الدين جميل، التمكين السياسي للمرأة المصرية في ضؤ تقلدها للمناصب الحكومية العليا 205-2022م، مجلة السياسة والاقتصاد، العدد 5 يناير 2020م، 25.
32. هويدا عدلي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 187.
33. **في حوار حول المرأة في الوساطة في العالم العربي**، تقرير « منظمة الحكماء» بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة ، ووزارة الخارجية ،وشؤون الكومنولث والتنمية، أكتوبر 2020م.
34. كارو لين فرج، **دليل المرأة الأردنية في الحياة السياسية**، عمان الأردن، 1996م، ص7.
35. موسى شتيوي، أمل الداغستاني، **المرأة الأردنية والمشاركة السياسية**، الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الإستراتيجية1994م، ص7.
36. **في حوار حول المرأة في الوساطة في العالم العربي**، تقرير « منظمة الحكماء» بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة ، ووزارة الخارجية ،وشؤون الكومنولث والتنمية، أكتوبر 2020م.

المصادر والمراجع:

(1) بلقيس بدري سامية النقر، **الكوتة وانعكاساتها على المشاركة السياسية للمرأة السودانية المعاصرة**، جامعة الأحفاد للبنات، يوليو 2013.

(2) جعفورة مصعب، العوامل السياسية والثقافية وأثرها على المشاركة السياسية، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 5 العدد 2، يونيو2019.

(3) جلال معوض، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، **مجلة المستقبل العربي**، المجلد 6 العدد 60، فبراير1984م.

(4) حسين البيج، المشاركة السياسية في الدول النامية، المستقبل العربي العدد، 223، 1997م.

(5) حسين محمد عثمان، معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية وجهة نظر سيوسيولوجية، الأردن، كلية الأداب، **موقع:www.women.jo .**

(6) الصابر بلول، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارت والتوجهات الدولية والواقع، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد25، العدد 2، يونيو2009.

(7) عاصم رشوان أوضاع المرأة العمانية بين الانجازات والمعوقات والموجهات، **المركز العربي حول العنف ضد المرأة**، عمان، 2008، ص41. دور الأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة العمانية

(8) فاطمة بودرهم، معوقات المشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية 302

(9) كارو لين فرج، دليل المرأة الأردنية في الحياة السياسية، عمان الأردن، 1996م

(10) مصطفى كامل السيد ، **نظام حصص المرأة في المجالس النيابية: دراسة نظرية**، القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2000م.

(11) مكانة المرأة في المجتمع المعاصر الكويت ندوة نظمتها السفارة الإيرانية2008.

(12) موسى شتيوي، أمل الداغستاني، **المرأة الأردنية والمشاركة السياسية**، مركز الدراسات الإستراتيجية الجامعة الأردنية، 1994م.

(13) ناش كيث، **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**، ت: حيدر حاج سعيد، بيروت المنظمة العربية للترجمة، 2013.

(14) ندى أمين، **العنف ضد المرأة السودانية في السياسي** ، موقع العربي الجديد، 16 أغسطس 2019.

(15) نهى محمد أمجد نافع، **المرأة والمشاركة السياسية**، الاسكندرية، المكتبة المصرية، 2004م، ص 122.

(16) هشام شرابي، ونقد النظام الأبوي في المجتمع العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2012م.

(17) هشام شرابي، ونقد النظام الأبوي في المجتمع العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2012م.

(18) هويدا عدلي وآخرون، **المشاركة السياسية للمرأة، ط1**، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب مصر، 2017.

(19) وثيقة بكين م(13، 15)، 1/ سبتمبر/ 1995م.